TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal

http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science

التحديات السياسية لمكانة الاتحاد الأوروبي العالمية

Political challenges to the European Union's global status

Prof. Dr Muthanna Faeq Merie

Waleed Jarjees Asaaed

أ.د مثنى فائق مرعي*

الباحث: وليد جرجيس إسعيد

A r t i c l e i n f o.

Article history:

- Received 8January. 2021
- Accepted 11 February. 2021
- Available online 31 March. 2021

-Keywords:

- European Union
-status
-Political challenges

Abstract: The European Union faced many political challenges throughout its integrative career, this march that was characterized by a set of economic treaties that transformed the development of this experience into a system of economic, political and security integration, and despite the efforts made by European member states and institutional structures of the European Union to show this experience more Quality and more effective both internally and externally through the unity of political decision-making and the effectiveness and impact of the Union's foreign policy; However, he still faces many complications, whether related to his work mechanism or his ability to compete internationally, which affects the outcome on his international standing and his ability to influence the international system as an actor with capabilities that qualify him to play advanced roles at the global level. What characterized the integrative experience of the European Union is the lack of consistency in the achievements made between the economic, political and security aspects that the Union is trying to cover completely; What it has achieved in the economic aspects of common markets, a common currency and effective economic policy at the global level; The political aspects are not commensurate with the weakness, which poses a number of political challenges discussed in this study.

* Corresponding Author: Prof. Dr Muthanna Faeq Merie, Waleed Jarjees Asaaed , E-Mail: muthannaf@tu.edu.iq and waleedjarjees@gmail.comTel: , Affiliation: College of Political Science / University of Tikrit.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 21\1\2021

القبول: 17\2\2021

النشر :31\3\2021

الكلمات المفتاحية:

– الاتحاد الأوروبي

– المكانة

– التحديات السياسية

الخلاصة: واجه الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات السياسية طوال مسيرته التكاملية، هذه المسيرة التي تميزت بأنها مجموعة من المعاهدات الاقتصادية تحولت بتطور هذه التجربة الى منظومة من التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول الأوروبية الأعضاء والهياكل المؤسسية للاتحاد الأوروبي لإظهار هذه التجربة بصورة أكثر جودة وأكثر فعالية على الصعيدين الداخلي والخارجي من خلال وحدة القرار السياسي وفعالية وتأثير السياسة الخارجية للاتحاد؛ إلا انه ما يزال يواجه الكثير من التعقيدات سواء المتعلقة بآلية عمله أو بقدرته على التنافس الدولي، وهو ما يؤثر بالنتيجة على مكانته الدولية وقدرته على التأثير في النظام الدولي بوصفه فاعلاً ذا إمكانيات تؤهله للعب أدوار متقدمة على الصعيد العالمي. إن ما تميزت به التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي هو عدم وجود تناسق في المنجزات المتحققة بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يحاول الاتحاد أن يغطيها بالكامل؛ فما حققه في الجوانب الاقتصادية من أسواق مشتركة وعملة موحدة وسياسة اقتصادية فاعلة على المستوى العالمي؛ لا يتناسب وضعف الجوانب السياسية، وهو ما يطرح جملة من التحديات السياسية التي تناقشها هذه الدراسة.

المقدمة

الاتحاد الأوروبي هو تكتل لمجموعة من الدول الأوروبية بدأ مساره منذ عام 1951 بمجموعة من المعاهدات الاقتصادية التي ضمت في بدايتها فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا، ليتحول فيما بعد الى الاتحاد الأوروبي بمسماه الجدد وفق معاهدة ماسترخت لعام 1992 وليضم 28 دولة من دول القارة الأوروبية قبل أن تسحب المملكة المتحدة عضويتها في عام 2016. وعلى الرغم من النجاحات التي حققها الاتحاد الأوروبي في العديد من الأصعدة؛ الّا أن ذلك لا يعني بطبيعة الحال خلو ساحته من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويين الداخلي والخارجي، وترتبط مكانة الاتحاد العالمية بقدرته على تجاوز هذه التحديات.

أهمية الدراسة: إن للاتحاد الأوروبي حضور واسع على المستويين الإقليمي والدولي، وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على أبرز التحديات السياسية التي تواجه هذا التكتل الإقليمي في سبيل تبوء مكانة عالمية فاعلة، وإبراز نقاط الضعف التي تحيط بآلية صنع القرار السياسي وتنفيذه على المستويين الداخلي والخارجي.

إشكالية الدراسة: تقوم إشكالية هذه الدراسة على بيان مدى تأثير التحديات السياسية على مكانة الاتحاد الأوروبي العالمية، وتوضيح ما يكتنف هذه التحيات من أدوار دولية داخلية وخارجية تؤثر على مكانة الاتحاد الأوروبي وفاعليته. وتحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هو مفهوم المكانة؟ ما هي أبرز التحديات الداخلية لمكانة الاتحاد الأوروبي؟ ما هي أبرز التحديات الخارجية لمكانة الاتحاد الأوروبي؟

فرضية الدراسة: تقوم فرضية الدراسة على أن للتحديات السياسية دور مؤثر على مكانة الاتحاد الأوروبي العالمية وقدرته على أداء دور فاعل على المستويين الإقليمي والدولي.

هيكلية الدراسة: وسنحاول في هذه الدراسة استعراض ومناقشة أبرز التحديات السياسية التي تواجه مكانة الاتحاد الأوروبي العالمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك وفقاً للهيكلية الآتية:

- تمهيد: مفهوم المكانة
- المبحث الأول: التحديات السياسية الداخلية
- المبحث الثاني: التحديات السياسية الخارجية

تمهيد: مفهوم المكانة

1- المكانة لغة:

المكانة: المنزلةُ عندَ الملكِ، والجمعُ مكاناتٌ وقد مَكُنَ مكانةً فهو مَكينٌ، وتَمكّنَ من الشيء واستَمكَن: ظَفَر به، والاسم من كل ذلك المكانةُ[1]. وقد مَكُنَ عنده مكانةً وهو أمكنُ من غيرهِ[2].

والمكانة في اللغة تعني علو المنزلة ورفعة الشأن والقدرة على السيطرة على الأمر، ومَكُن الرجلُ عِنْدَ الناس مَكَانةً أي عَظُم شأنُه عندَهم[3]. ومعنى مكانة في اللغة الإنكليزية (status) وتستعمل بمعنى المرتبة والمنزلة الرفيعة[4].

2- المكانة اصطلاحاً:

يرتبط مفهوم المكانة ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع، فمعظم التعريفات لهذا المصطلح تقوم على جعله من جملة مصطلحاته العلمية. جاء في (معجم مصطلحات عصر العولمة) التعريف الآتي لمفهوم المكانة: هو مفهوم يقوم على التمايز بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع على أساس الهيبة والتقدير الاجتماعي الذي يتحقق من خلال العضوية الفاعلة في المجتمع[5]. والمكانة في علم الاجتماع ترتبط بمفهوم الهيبة داخل المجتمع والنفوذ الذي يحققه الفرد.

وقد عرفها ماكس فيبر بوصفها الشرف الذي يخلعه المجتمع أو الجماعة المحلية، ويعود هذا الشرف الى أسباب متعددة منها الخلفية العائلية والأصل العرقي والمهنة، وقد تختلف تلك الأسباب من مجتمع الى آخر. ويميز كذلك مفهوم جماعة المكانة؛ فهم مجموعة من الأشخاص

---

(1)-ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس (القاهرة: دار المعارف، د ت)، ص4250.

(2)-محمود بن عمر الزمخشري، **أساس البلاغة** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د ت)، ص434.

(3)-إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط** (إسطنبول: دار الدعوة، 1989)، ص881.

(4)-منير بعلبكي، **المورد** (بيروت: دار العلم للملايين، 1982)، ص903.

(5)-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2006)، ص423.

الذين حققوا مستوى عالياً من الهيبة الاجتماعية على أساس المعايير القائمة والفاعلة في الجماعة[1]. والمكانة هي مصدر من مصادر القوة والسلطة والنفوذ والتي تعطي ميزة مضافة لصاحبها تمنحه القدرة في التأثير على الأخرين لتحقيق أهدافه[2].

وفي علم السياسة فإن مفهوم المكانة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية على السياسة الخارجية للدولة وبالنتيجة تحديد مستوى المكانة بصورة مباشرة أو غير مباشرة[3].

ويضع محمد السيد سليم المكانة هدفاً من أهداف السياسة الخارجية التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها، فيعرفها بأنها: "الأهداف المتعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الأخرى وأوضاع النسق الدولي بصورة عامة"[4].

وتُعرّف سياسة المكانة بأنها: السياسة التي تهدف الى تعزيز مكانة الدولة في المجتمع الدولي واضفاء نوع من الهيبة عليها مما يسهل تحقيق أهدافها سواء تمثلت أهدافها في حفاظها على الوضع الدولي القائم أو في التسلط الإمبريالي. والعلاقات الدولية فإن غالبية الدراسات تشير الى العلاقة الوثيقة بين القوة والمكانة، فقوة الدولة ينظر اليها بأنها المحدد الرئيس في قياس مكانة الدولة، فحجم الدولة ومجالها الحيوي ومقوّماتها لها أهمية بالغة في مكانة الدولة[5].

إن المكانة الدولية تدور حول مفهوم أساسي؛ وهو أن مكانة الدولة في بنيان النسق الدولي تحدد سلوكها تجاه الدول الأخرى، فالنسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي لوحداته الأساسية،

---

(1)-محمود عودة، **أسس علم الاجتماع السياسي** (بيروت: دار النهضة العربية، 1995)، ص 217.

(2)-مروان سالم العلي، **"**مكانة التغيير في الاستراتيجية الدولية: الاستراتيجية الأمريكية انموذجاً**"، مجلة العلوم السياسية**، العدد 2 (ديالى: 2017)، ص185.

(3)-احمد محمود عبد المجيد، **"**مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي بعد عام 2000**"، مجلة قضايا سياسية**، العدد 58 (بغداد: 2019)، ص44.

(4)-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1998)، ص42.

(5)-عمار حميد حسين، **"**مكانة القوة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي: دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الاستراتيجي**"، المجلة السياسية والدولية**، العدد 36/35 (بغداد: 2017) ص394.

ويتحدد ترتيب الدول طبقاً لمجموعة المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول الى وحدات عليا ووحدات صغرى[1].

ترتبط المكانة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة والهيبة، اذ انها تتضح من خلال مكونات القوة ، كالقوة الاقتصادية والعسكرية والتكنلوجية والتي تفضي بمجملها الى المكانة والنفوذ السياسي، وبما ان القوة ينظر اليها بوصفها قيمة نسبية، فإن الوحدة السياسية تقيّم قوتها بالمقارنة مع الوحدات السياسية الأخرى[2].

إن قوة الدولة هي مزيج من القوى الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والسياسية، ومكوناتها الأساسية التي تدخل في حساب القوة الشاملة هي: طبيعة حدود الدولة ومساحتها وموقعها وقوتها العسكرية ومواردها الأولية وهيكلها الاقتصادي ومدى التقدم التقني والتجانس المجتمعي والقوة المالية وأسلوب صنع القرار والاستقرار السياسي[3].

وتحتل الدول بطبيعة الحال مواقع مختلفة في سُلَّم الهيكل العالمي لعلاقات القوى، وهذا التوزيع النسبي لإمكانيات الدول من القوة يحدد بشكل جوهري سلوكها الخارجي، لأن ادراك الدول لحقائق قوتها النسبية هو الذي يملي عليها أهداف سياستها الخارجية على هذا النحو او ذاك، وترتيب ذلك في إطار من الأولويات يتفق قدر الإمكان مع ما يتوفر لديها من موارد القوة[4].

---

(1)-محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص315.

(2)-سيف نصرت توفيق الهرمزي، "دور مقوّمات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي"، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد 22 (تكريت: 2015)، ص146.

(3)-محمد أزهر السماك، **الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**(عمّان: دار اليازوردي، 2013)، ص75.

(4)-إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات** (القاهرة: المكتبية الاكاديمية، 1991)، ص132.

إذن فالدولة تسعى الى تعزيز مكانتها واضفاء الهيبة عليها في محيطيها الإقليمي والدولي، وفي ذلك يقول هانز مورغنثاو: إن الهدف من تطبيق سياسة المكانة هو التأثير على الدول بالقوة التي تمتلكها بصورة فعلية، أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تمتلكها. وسياسات المكانة تحقق نصرها الحقيقي عندما تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة دولية بأنها قوية، مما يجنبها الى –حد بعيد– استخدام العنف في تحقيق أهدافها[1].

يتبين من ذلك أن المكانة هي المنزلة التي استطاعت الوحدة السياسية الوصول إليها على مستوى النسق الدولي من خلال قدرتها على الجمع بين مقوّماتها الأصلية والمكتسبة مما يضفي عليها الهيبة والنفوذ.

المبحث الأول: التحديات السياسية الداخلية

يواجه الاتحاد جملة من التحديات السياسية على الصعيد الداخلي، منها ما هو متعلق بآلية اتخاذ القرار وعمل المؤسسات السياسية ومنها ما هو متعلق بالتطورات السياسية في البلدان الأعضاء، ومنها ما هو متعلق بطبيعته التأسيسية وعدم تخلي الدول الأعضاء عن سيادتها بالكامل لصالحه.

المطلب الأول: التحديات الهيكلية

تبرز أولى التحديات التي تواجه الاتحاد على مستوى التطورات الهيكلية وعدم قدرة الدول على تمرير مشروع الدستور الأوروبي، وكمحاولة لتعزيز المسار التكاملي أتت معاهدة لشبونة في عام 2009 على إثر رفض الناخبين في فرنسا وهولندا لمشروع الدستور الأوروبي لعام 2005، وقد استحدثت المعاهدة منصب رئيس الاتحاد الأوروبي ومنصب الممثل الأعلى للشؤون الخارجية

(1)-احمد مشعان نجم، "مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 53 (بغداد: 2017) ص221.

والسياسة الأمنية، كما أعطت البرلمان الأوروبي صلاحيات إضافية وحدّت من استخدام حق النقض في بعض المجالات مثل الطاقة والتغييرات المناخية والمساعدات الدولية، غير انها لم تستطع تحقيق نقلة نوعية في آلية عمل الاتحاد كما كان يأمل القائمون على مشروع الدستور الأوروبي في نقل العديد من صلاحيات الدول الأعضاء الى الاتحاد[1].

وعلى الرغم من الاتفاقيات التأسيسية التي اقرها الاتحاد فقد كان من المتوقع أن تدفع عملية إقرار الدستور الأوروبي باتجاه المزيد من ربط الدول الأعضاء بالاتحاد والاقتراب أكثر من شكل الدولة الحقيقية أو نمط قريب منها، وهكذا فإن عدم إقرار الدستور الأوروبي برز بوصفه أحد التحديات التي عملت على عرقلة تقدم الاتحاد، واظهر الاستفتاء على الدستور في العديد من الدول الأوروبية مدى معارضة الشعوب الأوروبية لفكرة انصهارها في هيكلية واحدة[2].

يعاني الاتحاد الأوروبي من أزمة مؤسسية؛ من أبرز مظاهرها غياب قانون إداري مشترك أو سلطة تنفيذية واحدة، فتتوزع الاختصاصات بين عدة جهات تنفيذية منها المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، كما تتضمن هيكلية الاتحاد الأوروبي خمسة مناصب عليا، أربعة منها سياسية ومنصباً مالياً، وهي: رئيس المفوضية الأوروبية ورئيس المجلس الأوروبي ورئيس البرلمان الأوروبي والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمن، ومنصب رئيس البنك المركزي الأوروبي، وتواجه هذه المناصب إشكالية واضحة على مستوى اختيار الأشخاص، فغالباً ما

(1)- محمود بيومي، "شروط القيادة: قيود التكامل القاري وحدود دور أوروبا الدولي"، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 198(القاهرة: 2014)، ص11.

(2)- محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي: دراسة في التأثير السياسي الدولي** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص242.

تخضع لتجاذبات مثيرة للجدل بين القوى المؤثرة في الاتحاد، واحياناً يتم فرض قيود تقلل من قدرتهم على التحرك بفاعلية، وهو ما يؤثر على انسجام السياسات الخارجية وفعاليتها[1].

أما على مستوى اتخاذ القرار فإن مبدأ الإجماع كشرط لاتخاذ القرارات في المجلس الأوروبي يشكل عائقاً أمام اتخاذ الكثير من القرارات فتؤثر على مكانته ودوره عالمياً، ومبدأ صوت واحد لكل عضو لا يتناسب وأوزان الدول، كما ان توسع الاتحاد أدى الى تشابك القضايا المطروحة في ظل تغليب المصالح الوطنية، وينظر الى ضمان مشاركة البرلمانات الوطنية في صنع القرار الأوروبي شرطاً أساسياً في تجسيد الطابع الديمقراطي على نحو يقلل ما يوصف به الاتحاد من طابع بيروقراطي[2].

إن تمسك الدول الأعضاء بمبدأ حماية سيادتها القومية في مجال سياستها الخارجية نتج عنه تأثيرات سلبية في مسيرة توحيد وتطور قرارها السياسي الخارجي، الأمر الذي يسبب وجود الكثير من التوجهات المتناقضة داخل مؤسسات صنع السياسة الخارجية، وقد رافقت هذه الإشكالية مسيرة العمل السياسي الخارجي، فلم تتلاشَ شخصية الدول الأعضاء في جسد الاتحاد كما هو الحال في المنظمات فوق القومية، بل بقيت الدول هي الوحدة الأساسية التي يتألف منها الاتحاد، وحكوماتها هي الفاعل الحقيقي والفعلي لتلك السياسة، ومن ثم فإن لكل دولة مصالحها القومية التي تسعى لتحقيقها، وبذلك فإن السياسة الخارجية الناتجة عن ذلك هي في النهاية حصيلة تفاعل بين مختلف الدول الأعضاء[3].

---

(1)- قحطان حسين طاهر، "الاتحاد الأوروبي.. عظمة القدرات ومحدودية التأثير"، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 13 أيلول 2019، في:

http://mcsr.net/news517 (09/02/2020)

(2)-المصدر نفسه.

(3)-أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة انموذجاً"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 39 (بغداد: 2009)، ص81.

لقد ترتب على فكرة عدم تنازل الدول الأعضاء عن جانب من صلاحياتها في السياسة الخارجية لصالح مؤسسات الاتحاد أن اسند الدور الرئيس في عملية صنع السياسة الخارجية الى المجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، وتهميش دور بقية المؤسسات لا سيما البرلمان الأوروبي والمفوضية، فدور المفوضية يكاد يكون محدوداً بصلاحياتها في تقديم مقترحات أو طلب عقد جلسة طارئة للمجلس الوزاري. أما البرلمان فيغلب على دوره الطابع الاستشاري، ومن جهة أخرى وفي محاولة لتشبث الدول الأعضاء بشكل أكبر بعدم التنازل عن صلاحياتها فقد أصرت على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك بالإجماع، وقد استثني من ذلك بعض الحالات التي سمح فيها باتخاذ قرارات بالأغلبية الموصوفة، من أجل درء مخاوف الدول التي تحاول الحفاظ قدر الإمكان على استقلالية قرارها الخارجي، هذه التحديات بمجملها أصبحت تشكل عائقاً أساسياً بوجه تقديم السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة بالصورة التي تحقق مكانة متميزة في القضايا الدولية وبالصورة التي تظهر اجتماع الدول الأوروبية على رؤية موحدة لتلك القضايا وقدرتها على تنسيق مواقفها[1].

المطلب الثاني: الخلافات البينية

تتحدد الى حد بعيد مكانة الاتحاد الأوروبي العالمية بمدى التوافق بين أقطابه الفاعلة، والتي تتجسد بعد خروج المملكة المتحدة بألمانيا وفرنسا ومدى انسجامهما في تبني مواقف سياسية موحدة والقدرة على تخطي الأزمات، فأن تكون أوروبا موحدة ومتعاونة وتتساوى فيها أهمية وثقل الدول الأعضاء فهذه بطبيعة الحال فكرة مثالية غير قابلة للتطبيق. وإذا نظرنا الى الدور الألماني في الاتحاد فلا تزال الدول الأوروبية الى الآن تنظر اليها بأنها الدولة التي مثلت أسوأ ما في التاريخ الأوربي الحديث من النزاعات القومية المتعصبة، غير أنها في مقابل ذلك تريد منها أن

[1]- حسن نافعة، **الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص452.

تكون القاطرة الاقتصادية للاتحاد من خلال دورها في انقاذ العديد من الدول من أزماتها الاقتصادية كاليونان والبرتغال وإسبانيا وقبرص[1].

وإذا كانت العلاقات الفرنسية الألمانية قد بقيت تمثل صمام الأمان في التوازن الأوروبي، ويتقدم خطوات كبيرة الى الأمام بفضل درجة التنسيق العالي بينهما، الّا أن هذه العلاقة لم تخلُ من المنافسة على قيادة القارة الأوروبية وبروز العديد من الخلافات في الكثير من المجالات لا سيما أسس العلاقات مع دول شرق أوروبا وتوسع الاتحاد الأوروبي، فأحلام الزعامة الألمانية لأوروبا ما زالت تثير المخاوف لدى فرنسا التي لم تتحرر من فكرة الخوف من التوسع الألماني[2].

لعل التحدي الأبرز الذي يواجه الاتحاد هو جدلية الغاية الأساسية منه، فلا تزال العديد من الدول الأوروبية ترى في المشروع الأوروبي سوقاً تجارية ولا أهمية لأي دور سياسي أو أمني له، وهذا ما يميز دول أوروبا الشرقية، بينما ترى فرنسا وألمانيا في الاتحاد مشروعاً سياسياً واقتصادياً يمكن أن يعيد لأوروبا دورها العالمي الرائد. وثمة تحدٍ آخر على المستوى السياسي الداخلي يظهر من خلال تباين المصالح بين الدول واستقلالية قرارها السياسي، فالدول المؤسسة ترى في بعض الدول حديثة الانضمام انها تتأثر بالسياسة الأمريكية أكثر من تأثرها بالسياسات الأوروبية المشتركة، وفي مقابل ذلك ترى الدول حديثة الانضمام في الدول المؤسسة انها تأخذ زمام الزعامة والقيادة والانفراد بالقرار، فأدوار الزعامة بين قطبي الاتحاد فرنسا وألمانيا تتجاذبها

(1)- أماني سليمان، "مستقبل أوروبا في مواجهة تحديات التفكك"، **مجلة السياسة الدولية**، (ملحق تحولات إستراتيجية)، العدد 198 (القاهرة: 2014)، ص18.

(2)- ناظم عبد الواحد الجاسور، **المانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرون صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص52.

مخاوف التنافس في بعض الأحيان، فلا تزال فرنسا ترى في المانيا القوة الاقتصادية العملاقة التي باستطاعتها أن تخلق ما وصف بأوروبا الألمانية[1].

يظهر كذلك تحدي الخلافات البينية بين الدول الأعضاء معوّقاً لمكانة الاتحاد الأوروبي العالمية، والذي يتجسد في طبيعة نظرة الدول الغنية والمتقدمة اقتصادياً الى الدول الأقل نمواً، أو نظرة دول شمال القارة الأوروبية الى دول شرقها وجنوبها، فتنظر بعض الدول الغنية مثل المانيا الى دول الجنوب بأنها كسولة وغير منتجة، وهو ما يؤدي بالتالي الى اتساع الهوة الاقتصادية بين الجانبين، وينظر البعض الى الروابط التي تضم مجموعة من الدول داخل جسم الاتحاد الأوروبي بأنها عوامل لإذكاء روح المناطقية والروابط اللغوية والحضارية الخاصة لبعض الدول، وهي تقف عائقاً بوجه الاندماج، وقد تؤدي الى شعور هذه الدول بوجود روابط تربطها فيما بينها أكثر مما يربطها بالدول الأخرى، ومن أبرزها اتحاد دول البينولوكس الذي يجمع دول بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ باتفاقية تعاون منذ عام 1955، وتجمع دول البلطيق الذي يمثل تحالفاً برلمانياً بين جمهوريات البلطيق الثلاث: استونيا ولاتيفيا وليتوانيا، وينسق هذا التحالف مواقف الدول الثلاث في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية، سواء داخل الاتحاد الأوروبي او خارجه[2].

أما فيما يتعلق بتوسع الاتحاد فقد أثبتت التطورات أن اهتمام أوروبا الغربية قد انصب بالأساس على الآليات والإجراءات والنماذج أكثر من اهتمامها بمضمون وروح الديمقراطية، وكذلك بما بدا رغبة في تطوير و تحديث اقتصاديات أوروبا الشرقية، فقد توقف هذا التطوير في أغلب الأحيان عند مرحلة الإنقاذ والحيلولة دون الانهيار، وهو ما يثير التساؤل عن حقيقة

---

(1)-محمد دحام كردي، مصدر سبق ذكره، ص243.

(2)- أماني سليمان، "مستقبل أوروبا في مواجهة تحديات التفكك" ، **مجلة السياسة الدولية**، (ملحق تحولات إستراتيجية)، العدد 198 (القاهرة: 2014)، ص17.

الغايات الأساسية من التوسع الأوروبي نحو الشرق، وما إذا كان الدافع هو استنهاض ومساعدة تلك المجتمعات أو هو دافع مصلحي لمواجهة التهديد الذي قد يصلها من الشرق؛ اقتصادياً وديموغرافياً وحضارياً[1].

المطلب الثالث: دعوات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي

تعالت في الآونة الأخيرة الدعوات التي الصادرة عن جهات حكومية وأخرى شعبية والتي تدعو الى مغادرة الاتحاد الأوروبي والأخذ بالنموذج البريطاني بالدعوة إلى استفتاءات شعبية تحدد مصير البقاء ضمن جسد الاتحاد من عدمه.

فقد كان لإعلان المملكة المتحدة لسحب عضويتها من الاتحاد الأوروبي عقب الاستفتاء الذي أجري في 23 حزيران 2016 آثار بارزة على مكانة الاتحاد الأوروبي، هذا الانفصال الذي يخشى القائمون على الوحدة الأوروبية أن يكون مقدمة لانفصال دول أخرى، إن المملكة المتحدة ومنذ انضمامها الى المجموعة الأوروبية أبدت معارضتها للكثير من القضايا المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والتجارية الأوروبية المشتركة، ولعل أشهر الحملات ضد المجموعة الأوروبية هي التي قادتها رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر عام 1988 والتي احتجت فيها على تكلفة مساهمة بلدها في ميزانية المجموعة بالنظر الى عائدات ذلك عليها، ثم إن المملكة المتحدة لم تنضم الى اتفاقية شنغن، كما تحفظت على بند توحيد العملة في معاهدة ماسترخت 1992 فاحتفظت بعملتها الوطنية[2].

(1)- سامح راشد، "مستقبل غامض: هل الاتحاد الأوروبي موحد حقاً؟"، مجلة السياسة الدولية، (ملحق تحولات إستراتيجية)، العدد 220 (القاهرة: 2020)، ص4.

(2)- ايمان تمرابط، "رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية"، **جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 8 (بيروت: 2017)، ص81.

يذكر أن هذا الاستفتاء لم يكن الأول من نوعه على مستوى المملكة المتحدة، فقد سبقه استفتاء مماثل في مرحلة المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1975 حول السؤال الآتي: "هل تعتقد أنه يتوجب على المملكة المتحدة أن تبقى ضمن المجموعة الأوروبية" وكانت نتيجته الموافقة على البقاء[1].

وهناك العديد من المخاوف بأن يؤدي خروج المملكة المتحدة الى تأثير الدومينو* (التفاعل المتسلسل) على بقية الدول الأعضاء، وبالفعل فقد واجه الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة تزايداً في نبرة الخروج من الاتحاد على خلفية الأحداث التي وقعت في أوروبا الشرقية، لا سيما في بولندا والتي تخشى فيها الدول الأوروبية من عودة السلطوية بعد وصول حزب العدالة والقانون الى سدة الحكم في عام 2015 واحداثه تغييرات في تركيبة المحكمة الدستورية وزيادة سلطات الحكومة في تعيين وعزل القضاة، وهو الأمر الذي دعا المفوضية الأوروبية الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات ضد بولندا في كانون الأول 2017 بسبب انتهاكها المستمر لقيم الاتحاد الأوروبي المتمثلة في احترام حقوق الإنسان والحرية والمساواة والديموقراطية وسيادة القانون، وقد ردت بولندا بالتهديد بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي من خلال الاستفتاء، الى جانب عدم قبول حصتها من اللاجئين[2].

---

(1)- أنطونين كوهين، **النظام السياسي للاتحاد الأوروبي**، جان ماجد جبور (مترجم) (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص165.

* نظرية طورها عدد من السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية مفادها أن تأثير سقوط دولة ما سيؤثر بلا شك على الدول المحيطة بها، فإذا اضطرت دولة صغيرة الى الاستسلام للشيوعية فإن الدول المحيطة ستتبعها بثبات وسرعة، بما يشبه عملية انهيار احجار الدومينو، ظهرت في الخمسينيات من القرن الماضي وقد طرحها الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت آيزنهاور في خطاب القاه في عام 1954. للمزيد انظر:
-محمد علي حمود وسعد السعيدي، "تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو على بلدان الربيع العربي"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17 (الكوفة: 2017).

(2)-إبراهيم سيف منشاوي، سيناريوهات 2024: ماذا لو فرضت الصين قواعدها وتفكك الاتحاد الأوروبي؟، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، 5 شباط 2019، في:
https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/4525/ (26/02/2020)

ولعل أبرز الجهات الداعية لتفكك الاتحاد الأوروبي هي الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة، واليمين المتطرف هو مصطلح سياسي يطلق على الجماعات والأحزاب لوصف موقعها في المحور السياسي، يقوم على فكرة الحفاظ على التقاليد وحماية الأعراف داخل المجتمع، ويوصف بالمتطرف إذا ما اقترنت دعوته بالتدخل القسري واستخدام العنف للحفاظ على التقاليد والأعراف، وتشترك هذه الأحزاب والحركات كلها بمجموعة من الأسس الأيديولوجية كالسلطوية أي التأكيد على أهمية النظام والسلطة القومية والتقيد بها، والعداء للأجانب، والذي تجسدت أبرز صوره في ظاهرة الإسلاموفوبيا. يؤكد اليمينيون في طروحاتهم الفكرية على الحد من ظاهرة الهجرة والقيام بترحيل الأجانب والتأكيد على الأولوية القومية بمعنى التركيز على السكان الأصليين[1].

وتعد الأحزاب اليمينية المتطرفة أحدى الظواهر السياسية التي نشطت أعمالها في القارة الأوروبية خلال العقدين السابقين، وتشهد القارة حالة من الصعود المتنامي لوزن هذه الأحزاب لا سيما بعد عام 2014 في ظل مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها تأثيرات الهجرة غير الشرعية وموجات الإرهاب التي تضرب المدن الأوروبية والأزمات الاقتصادية بعد عام 2008، فأصبحت هذه الأحزاب طرفاً ثابتاً في المعادلات الانتخابية ولها ثقل شعبي متميز وفاعلاً سياسياً يتزايد تأثيره في الرأي العام الأوروبي[2].

وتعمل هذه الأحزاب والحركات في صفين متوازيين؛ يسمى الأول باليمين المتطرف الشعبوي، وهدفه الأساسي تسجيل المواقف على الحكومات والتعبئة المستمرة لأنصاره من أجل تسويق خطاب تحريضي هدفه التشويش الإعلامي وليس التأثير الفعلي في الواقع، أما الصف الثاني

---

(1)-"صعود اليمين المتطرف في أوروبا: أبرز العوامل والشخصيات والأفكار"، **مجلة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق**، العدد 35 (بيروت: 2019)، ص6.

(2)-هيبة غربي، "ارتباط أفكار الأحزاب اليمينية بالهجرة غير الشرعية"، في : محمد عربي لادمي (محرر)، **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص108.

فهي الأحزاب التي تتميز بقدر من الواقعية السياسية والعمل على تعديل خطابها السياسي بما يتناسب وميول ناخبي اليمين التقليدي، وبالتالي يصبح أكثر ملاءمة لمتطلبات الانخراط في الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعدد والاختلاف[1].

وقد تظافرت العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية في تنامي ظاهرة اليمين المتطرف في أوروبا في السنوات العشر الماضية، فعلى الجانب الاقتصادية تبرز الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي أدت الى انتشار البطالة والركود الاقتصادي، إذ بدأ الأوروبيون ينظرون الى المهاجرين كمزاحمين لهم في وظائفهم، كذلك تبرز سرعة الاندماج الأوروبي الذي أدى الى زيادة المخاوف من أن هذا الاندماج سيأتي على حساب الخصوصية الوطنية والمحلية، أما على الجانب السياسي فهناك فرضية تؤكد أن العالم الغربي يشهد أزمة سياسية على المستوى الفكري، تتمثل في تراجع قوى اليمين، واليسار التقليدية، وفساد الطبقة السياسية، وغياب الشخصيات القيادية، ما فتح المجال أمام قوى اليمين المتطرف لإعادة طرح نفسها بديلاً فعالاً في هذا السياق. وعلى الجانب الأمني فإن تصاعد وتيرة الإرهاب كان بمثابة محفز لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، إذ وجدت فيها ملجأ ومتنفساً لتقديم نفسها من جديد، ما زاد شعبيتها في السنوات الخمس الأخيرة، وهو ما تجسد في صعود أسهمها في فرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا وغيرها من دول أوروبا[2].

تنتشر هذه الأحزاب في معظم دول أوروبا، مع وجود بعض الاختلافات في أولوياتها، وتشترك في عدة خصائص يأتي في مقدمتها رفض فكرة الاندماج الأوروبي، والايمان بالقومية

---

(1)-"صعود اليمين المتطرف في أوروبا: أبرز العوامل والشخصيات والأفكار"، مصدر سبق ذكره، ص7.

(2)-ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الاسباب والتداعيات : دراسة تحليلية، المركز الديموقراطي العربي، 12 أيار 2017، في:

https://democraticac.de/?p=46400 (17/04/2020)

والرغبة في الخروج من الاتحاد الأوروبي، والدعوة الى سيادة الدولة القومية ومعاداة الهجرة والمهاجرين من خارج أوروبا، واعتبارهم خطراً على الهوية الأوروبية. ان هذه الأحزاب تؤمن بعدم جدوى التكامل الأوروبي فهي ترى فيه كياناً غير متجانس يساهم في تقويض فكرة القومية وسيادة الدولة الوطنية, وهذا ما يتعارض مع مبادئها[1].

وبينما تراجعت أحزاب الوسط الليبرالي واليسار التي قادت المشروع الأوروبي، تتقدم مكانها اليوم التيارات الشعبوية واليمينية، وهو ما انعكس في نتائج الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي لعام 2019 والعديد من النتائج في الكثير من البلدان الأوروبية، ففي فرنسا تقدّم حزب التجمع الوطني على ائتلاف حزب الرئيس إيمانويل ماكرون، وحصل على 23% من الأصوات، وفي إيطاليا حقق حزب الرابطة برئاسة نائب رئيس الوزراء ماتيو سالفيني فوزاً كبيراً بتحقيق 34% من الأصوات بفارق كبير عن الحزب الديموقراطي اليساري الذي حصل على 22% فقط[2].

وقد تعالت في السنوات الأخيرة الأصوات اليمينية المطالبة بمغادرة الاتحاد، وهو ما طالبت به ماريان لوبون زعيمة حزب الجبهة الوطنية في فرنسا بأن يُجرى استفتاء مماثل لما جرى في المملكة المتحدة مشيرة الى أن فرنسا لديها من الأسباب ما يفوق أسباب المملكة المتحدة للانفصال عن الاتحاد، كما خرج زعيم حزب الحرية في هولندا كيرت فيلدرز ليؤكد على ضرورة

---

(1)-يمنى عاطف محمد، صعود أحزاب اليمين المتطرف فى أوروبا : دراسة حالة فرنسا في الفترة 1984 – 2017، المركز الديمقراطي العربي، 19 آب 2019، في:
https://democraticac.de/?p=62037 (15/03/2020).

(2)- مروة نظير، "تهديدات متباينة: مكامن الخطر على مستقبل أوروبا"، **مجلة السياسة الدولية**، (ملحق تحولات إستراتيجية)، العدد 220 (القاهرة: 2020)، ص12.

إعادة النظر بعضوية هولندا في الاتحاد الأوروبي[1]. ومن اشهر الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة في أوروبا:[2]

1-حزب الجبهة الوطنية – فرنسا: زادت شعبية هذا الحزب مؤخراً نظراً لارتفاع عدد المهاجرين وتدهور الوضع الاقتصادي لفرنسا، وأبرز شخصيات الحزب زعيمته مارين لوبون، التي وعدت بإجراء استفتاء على الخروج من الاتحاد الأوروبي حال فوزها في الانتخابات الرئاسية.

2-حزب الفجر الذهبي- اليونان: وصفه المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان عام 2013 بالنازي الجديد، يمتلك نظرة متشددة تجاه المهاجرين ويرى أن الاتحاد الأوروبي هو سبب دمار اليونان.

3-حزب الحرية- هولندا: يحمل هذا الحزب أجندة ليبرالية متطرفة ويستند منهجه الى التراث اليهودي المسيحي في أوروبا، ابرز شخصياته كيرت فيلدرز.

4-الحزب القومي الديمقراطي- ألمانيا: تطلق على هذا الحزب صفة النازية الجديدة، بأفكار مستوحاة من الايديولوجية النازية، لا سيما الإيمان بقيادة الدكتاتورية، والتمسك الشديد بالقومية الألمانية.

5-حزب رابطة الشمال- إيطاليا: حزب شعبوي يتبنى توجهاً عنصرياً معاديا للمهاجرين والأجانب، كما لا يخفي معارضته للاتحاد الأوروبي، يتزعم هذا الحزب ماتيو سالفيني الذي يعد من أبرز معارضي سياسات الاتحاد الأوروبي.

---

(1)-الاء طالب خلف، "مستقبل الوحدة الأوروبية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 52 (بغداد: 2018)، ص52.

(2)-"صعود اليمين المتطرف في أوروبا: أبرز العوامل والشخصيات والأفكار"، مصدر سبق ذكره، ص14-19.

6-حركة يوبيك- المجر: الحركة من أجل مجر أفضل، هي الحركة اليمينية الأشهر في أوروبا والأكثر شعبية في بلدها، ترفض العولمة والرأسمالية وترفض العضوية في الاتحاد الأوروبي.

إن تنامي ظاهرة الأحزاب والتيارات اليمينية في القارة الأوروبية يؤثر على مكانة الاتحاد الأوروبية من ناحيتين، فبالمجمل تعارض هذه الأحزاب والتيارات فكرة الاتحاد الأوروبي في صهر الدولة القومية الأوروبية في كيان واحد تكون له السلطة العليا في تسيير الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول كلها، ومن ناحية أخرى فإن هذا الأحزاب والتيارات تمثل ترجمة عكسية لما ينادي به الاتحاد من مبادئ سامية تقوم على احترام مبادئ حقوق الإنسان ونبذ العنصرية، ما يؤدي بالنهاية الى تشويه صورة الأنموذج السامي الذي يحاول الاتحاد رسمها في العالم.

المبحث الثاني: التحديات السياسية الخارجية

تبرز كذلك على المستوى الخارجي للاتحاد الأوروبي جملة من التحديات التي تعيق مكانته العالمية وتؤثر على فعاليته وتأثيره الدولي، يرتبط البعض منها بآلية عمل الاتحاد وعلاقات دوله بالعالم الخارجي؛ ويفرض البعض الآخر منها واقع التوازنات الدولية والهيمنة العالمية.

المطلب الأول: ضعف السياسة الخارجية

ما يزال الاتحاد الأوروبي يفتقر الى سياسة خارجية موحدة مما يثير الشك حول إمكانية نجاح الوحدة السياسية المتكاملة، وقد ظهر ذلك في آلية تعامله مع العديد من الأزمات العالمية، ويرجع السبب في ذلك الى أن الاتحاد مجموعة من الدول ذات السيادة، ولم تتنازل تلك الدول عن سيادتها بصوره نهائية لصالحه، ومن هنا فإن من ابرز التحديات التي يواجهها هو صياغة

سياسة خارجية مشتركة تعبر عن مصالحه ولا تتعارض مع مصالح الدول الأعضاء، فالدول غالباً ما تقدم مصالحها الوطنية على المصلحة الأوروبية المشتركة[1].

وعلى الرغم من الرغبة الأوروبية وأهدافها الطموحة بتبني سياسة خارجية موحدة ومستقلة، الّا انها لا تمتلك وسائل وأدوات تنفيذ هذه السياسة، وقد أظهرت العديد من الأزمات محدودية الدور الأوروبي في السياسة الخارجية، وإن بدا لها دور فإنما هو في إطار الشراكة أو التبعية، كذلك تظهر هذه الأزمات في بعض الأحيان عدم فعالية الأدوات الاقتصادية الأوروبية وقدرتها في التأثير في الأزمات السياسية[2].

لقد اختارت دول الاتحاد الأوروبي الاقتصاد مدخلاً للحضور والتأثير في الملفات الخارجية، وتجسد هذا النمط بوضوح في التعامل عدّة أزمات في الشرق الأوسط، أما الأزمات التي يصعب معالجتها بالوسائل الاقتصادية؛ فكان الحضور السياسي الأوروبي يتم بشكل فردي أو متعدد، وليس بصورة جماعية تمثل الاتحاد الأوروبي ككل، هذا يدل على أن اهتمام الدول الأوروبية بالسياسة الخارجية والتنسيق بخصوصها، لم يردم الخلافات بينها حول المصالح والتهديدات والتقديرات المتعلقة بمعالجة القضايا والأزمات الدولية، وبذلك كان الاقتصاد هو الخيار الأقل خلافية، بينما تطل الخلافات والمصالح المتعارضة عند التصدي للجوانب السياسية، فتتولّى دولة أو أكثر التحرك ولعب الدور المطلوب، وبما يتوافق مع مصالحها، في نمط تقليدي للسياسة الخارجية لا يختلف عن أي دولة تعمل لوحدها أو بالتعاون مع دولة أخرى، وليس كتكتل واحد كما هو المأمول[3].

---

(1)-محمد دحام كردي، مصدر سبق ذكره، ص239-240.

(2)- مجدان محمد، **"تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي انموذجاً"، مجلة الفكر**، العدد 11 (بسكرة: 2014)، ص289-280.

(3)- سامح راشد، مصدر سبق ذكره، ص3-ص4.

كذلك يمثل التباين في المواقف السياسية لدول الاتحاد الأوروبي تحدياً جدياً لفعالية سياسته الخارجية، فلا تنسجم سياسات بعض دوله مع الخط العام للسياسات الخارجية للاتحاد، أو مع سياسات الدول الأعضاء، وهو ما برز بوضوح من خلال العديد من القضايا والأزمات الدولية، مثل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003؛ فقد انقسمت المواقف الأوروبية بشأن تلك الحرب الى فريقين متعارضين، الأول قادته المملكة المتحدة وانضمت اليها إسبانيا وايطاليا والبرتغال، أعلنت هذه الدول تأييدها للسياسة الخارجية الأمريكية وشاركت بعضها بقوات عسكرية فضلاً عن تقديمها للدعم اللوجستي، والفريق الثاني قادته فرنسا وانضمت اليها المانيا وبلجيكيا في معارضة شن القوات الأمريكية للحرب على العراق[1].

ان بعض التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي نابعة من محاولة بعض الدول الأعضاء تحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية من خلال علاقات خارج الاتحاد، ومن أشهر الأمثلة على ذلك هو التقارب الذي حصل في عام 2015 بين حكومة اليونان (تحالف سيريزا) والذي يضم تيارات يسارية وبين روسيا، كان هذا التقارب مصحوباً بتصريحات للحكومة اليونانية ذهبت باتجاه اتهام الاتحاد الأوروبي باستعباد الشعب اليوناني مقابل المساعدات المالية، مما اثار موجة سخط شعبية في دول الاتحاد الأوروبي، فظهرت أصوات في المانيا تنادي بأن تتولّى روسيا تقديم المساعدات المالية لليونان بدلاً من الاتحاد الأوروبي ما دام الرأي العام اليوناني يجحد جهود انتشال البلاد من أزمتها[2].

---

[1]-ستار جبار الجابري، " وقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه الاستراتيجية الأمريكية في العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 36 (بغداد: 2008)، ص42.

[2]-أماني سليمان، مصدر سبق ذكره، ص18.

المطلب الثاني: تحديات القوى العالمية الفاعلة

وعلى مستوى الساحة الدولية فإن الاتحاد الأوروبي فقد بات التحالف التقليدي الغربي بين الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية تحالفاً أقل قوة عمّا كان عليه في السابق، لا سيما مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى البيت الأبيض عام 2016، ذلك فضلاً عن الخلافات التاريخية التي تكتنف علاقته مع روسيا، وتحديات الجوار الأوروبي المباشر.

اولاً: التحدي الأمريكي

لا شك أن ارتباط سياسة الاتحاد الأوروبي أو تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية تضعف الدور المفترض لقوة هذه السياسة، وهذا ما تحاول الدول الفاعلة في الاتحاد ان تنتهجه من أجل سياسة خارجية مستقلة يكون لها تأثير أكبر في الساحة الدولية. ومسيرة العلاقة بين الجانبين تظهر الاختلافات في الكثير من الرؤى والموقف، وربما بدأت تمس القضايا الجوهرية، ولم تعد قاصرة على المواقف أو المصالح العابرة والمؤقتة، لا سيما فيما يتعلق بمصادر تهديد السلم والأمن الدوليين وسبل ووسائل موجهتها، أو ترتيب الأولويات والقضايا على جدول أعمال هذا النظام الدولي. فالاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من وجود التيارات اليمينية المتطرفة لم يعد مسكوناً بهاجس الخوف من الصين أو العالم الإسلامي بالقدر ذاته الذي يصوره السلوك الأميركي، كما إن سياسته الخارجية تبدو أقل تأثراً بنفوذ الصهيونية منها في الحالة الأمريكية، وأكثر تفهماً للتمايز بين الإسلام وتياراته الأصولية، وبينما يرى الاتحاد الأوروبي الإرهاب الدولي خطراً يهدد السلام العالمي فهو يرى في الوقت نفسه أن القوة العسكرية ليست هي السبيل الوحيد أو حتى الأنسب لمواجهته[1].

[1]-حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص465.

إن الواقع الدولي ومنطق الهيمنة الأمريكية العالمية تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسعى جاهدة الى بقائها منفردة في قيادة النظام العالمي، فبعد أن حقق الاتحاد الأوروبي نجاحات كبيرة على المستوى الاقتصادي والمستوى التنظيمي فإن ذلك دفع الى اثارة المخاوف الأمريكية من بروز قطب أوروبي يكون له دور مؤثر على المستوى العالمي[1].

فضلاً عن ذلك فإن لدى العديد من الدول الأوروبية حقيقة مؤكدة وهي أن بقاءهم تحت المظلة الأمريكية يحقق لهم مصالح أكثر من الانفصال عنها وذلك تسليم منهم لمنطق الهيمنة الأمريكية[2].

وقد تعرضت علاقات الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية الى حالة من التجاذبات السياسية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نتيجة لعدد من المواقف والقرارات، وهو ما عدّه الجانب الأوروبي تهديداً لمصالح أوروبا وللشراكة بين الطرفين، جاء أولها في إعلانه الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ في حزيران 2017 بحجة انها تؤثر سلباً على الاقتصاد الأمريكي، وفي آذار 2018 قامت الإدارة الأمريكية برفع الرسوم الكمركية على واردات الصلب والالمنيوم من أوروبا بنسبة 10٪ و25٪ على التوالي، ثم جاء الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران في أيار 2018 ليوضح حالة من عدم التوافق وعدم التنسيق بين الجانبين، وأثارت تصريحات الرئيس الأمريكي في تموز 2018 حول مطالبة الأعضاء الأوروبيين في حلف شمال الأطلسي بزيادة نسبة مساهمتهم في ميزانية الحلف الكثير من الاستياء لدى الجانب الأوروبي[3]. فقد صرّح بأنه: "من غير الملائم أن تموّل الولايات المتحدة الدفاع الأوروبي في

---

[1]-محمد دحام كردي، مصدر سبق ذكره، ص246.

[2]- المصدر نفسه، ص247.

[3]-مرام ضياء، "اليمين الأوروبي-الأمريكي .. جسر أم معضلة؟"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 215 (القاهرة: 2019)، ص122-123.

مواجهة روسيا بينما تدفع المانيا وهي البلد الأكثر ثراءً في الاتحاد الأوروبي مليارات الدولارات لروسيا لتأمين امداداتها من الطاقة، متهماً الدول الأوروبية بالخضوع للسيطرة الاقتصادية الروسية"، وهذا ما اثار مخاوف الدول الأوروبية من مدى التزام الرئاسة الأمريكية بالتزاماتها تجاه شركائها[1].

ثالثاً: التحدي الروسي

شهدت العلاقات الأوروبية الروسية تعاوناً اقتصادياً في مجال الطاقة ترجم الى اتفاقيات ثنائية مع فرنسا وألمانيا وإيطاليا ما بين عام 2002 و 2004، كما شهدت هذه السنوات تنسيقاً سياسياً بين السياسة الخارجية الروسية والفرنسية والألمانية ضد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، غير أن جنوح السياسات الأوروبية نحو السياسات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي وتوسع الاتحاد باتجاه أوروبا الشرقية وضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أدى ذلك كله الى تراجع التعاون السياسي الروسي الأوروبي[2].

وقد مثل التقدم الملحوظ لروسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين وانتهاجه لسياسة قوية لحفظ مصالح روسيا تحدياً جدياً للاتحاد الأوروبي، فروسيا غالباً ما ترفض التوسع الأوروبي في الدول المجاورة لها، وتنظر بعين الشك الى أدوار الاتحاد الأوروبي في تلك الدول، معتبرة ذلك تجسيداً للسياسة الخارجية الأمريكية في محاولة تطويقها، وقد حاولت استخدام سلاح الطاقة في الأزمة الأوكرانية، غير أن العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين الطرفين تمنعها من تصعيد الخلاف. ولم تنجح المساعي الأوروبية في تنويع مصادر الطاقة لتقليل الاعتماد على روسيا في هذا المجال،

---

[1]-المصدر نفسه، ص123.

[2]- سامي السلامي، "الاحياء الامبراطوري: مشروع بوتين لاستعادة قوة قلب الأرض"، **مجلة السياسة الدولية**، (ملحق تحولات إستراتيجية)، العدد 198 (القاهرة: 2014)، ص22.

واتضح العجز الأوروبي بصورة جلية في الأزمة الأوكرانية اذ اكتفى الاتحاد بفرض عقوبات غير مؤثرة على روسيا، بينما اختلفت مواقف الدول الأعضاء فأبدت الدول المحادة لروسيا مخاوف متزايدة دفعت بعضها لتعميق التعاون مع حلف شمال الأطلسي، وجمدت المانيا علاقاتها العسكرية مع روسيا، بينما رفضت فرنسا تجميد عقد حاملة المروحيات الفرنسية ميسترال[1]. ولا يمكن اغفال أثر الصلات الروسية بالأحزاب الشعبوية والحركات اليمينية المتطرفة في أوروبا، لا سيما مع صعود هذه التيارات، مما يُعد مصدراً محتملاً للضغط الروسي على السياسة الداخلية للاتحاد الأوروبي، فقد أعطت روسيا إشارات دعم لهذه الأحزاب وحَضَرت بعض فعالياتها الجماعية واستقبلت في موسكو بعض رموزها[2].

رابعاً: تحديات الجوار الأوروبي

ان الدول الأوروبية وباختلاف أطيافها السياسية تتفق على ضرورة ان يقوم الاتحاد بممارسة دور بارز في الأزمات المحيطة بأوروبا، غير إن هذه الدول تفتقر للرؤية الدقيقة حول هذا الدور وشكله ومداه وكيفيته، فبعض دول الاتحاد تنظر الى دور عالمي وحيز واسع للوجود الأوروبي في الساحة العالمية، فيما تقتصر رؤى دول أخرى على الدور الإقليمي فحسب، وبهذا فقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي في أزمات المنطقة بأنها سياسة ردة فعل على الاحداث، ولم تكن هناك رؤية واضحة ومواقف محددة من هذه الأزمات على الرغم من تأثر الدول الأوروبية بصورة مباشرة وتضررها من هذه الصراعات[3].

---

(1)-محمود بيومي، مصدر سبق ذكره، ص11.

(2)- مروة نظير، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(3)- حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 1 (دمشق: 2009)، ص642.

ولعل الاتحاد الأوروبي من بين القوى العالمية كان المتضرر الأكبر من أزمات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي كانت مصدراً للعديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عانى منها الاتحاد في السنوات الأخيرة، وقد أدت المتغيرات السياسية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الى اطلاق الاتحاد الأوروبي في أيار 2011 لسياسته الجديدة التي اطلق عليها "استجابة جديدة لجوار متغير" لتحل محل سياسته السابقة "الجوار الأوروبي" والتي لم تحقق نجاحات ملموسة لعدة عوامل منها الاضطرابات التي عمّت الكثير من بلدان المنطقة وما نتج عنها من مشكلات الهجرة غير الشرعية الى أوروبا وضعف الأدوات الأوروبية للتدخل والتأثير وعدم التوافق السياسي بين الدول للتعامل مع مخرجات هذه الثورات، ولم تتغير سياسة الاتحاد فيما يتعلق بإفريقيا جنوب الصحراء، اذ افتقد الى آلية واضحة ومحددة للتعامل مع المنطقة كما افتقد الى أدوات قادرة على تنفيذ سياساته، وقد ركّز على الجوانب الاقتصادية بصورة تغفل عن أهمية الجوانب الأخرى[1].

وأثارت النتائج المترتبة على هذه الأزمات العديد من الخلافات داخل الاتحاد، وأبرزها ما هو متعلق بآثار الهجرة غير الشرعية، فمنها ما حدث مع إيطاليا بعد تولّي التحالف الشعبوي مقاليد الحكم في حزيران 2018، فقد استقبلت إيطاليا أكثر من 500 الف مهاجر في عامي 2015 و 2016 دون تقديم المساعدة المطلوبة من الاتحاد، مما أدى الى تصاعد الغضب الإيطالي، إذ تطلب إيطاليا من الاتحاد تقاسم الأعباء الاقتصادية وهددت بأنها سترسل مهاجريها الى دول الشمال الأوروبي[2].

---

[1]-محمود بيومي، مصدر سبق ذكره، ص11.

[2]- إبراهيم سيف منشاوي، سيناريوهات 2024: ماذا لو فرضت الصين قواعدها وتفكك الاتحاد الأوروبي؟، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، 5 شباط 2019، في:
https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/4525/ (26/02/2020)

إن أزمات الجوار الأوروبي هي اختبار حقيقي لمكانة الاتحاد الأوروبي وفعاليته وقدرته على توظيف عناصر قوته الاقتصادية والسياسية في تسوية هذه الأزمات، وفشل سياسته الخارجية في التأثير فيها هو دليل على محدودية الأداء الخارجي والنفوذ الدولي.

خامساً: علاقة الاتحاد الأوروبي مع تركيا

فرغم محاولات تركيا المستمرة منذ سبعة عقود للانضمام للاتحاد الأوروبي إلا أن هذا الطلب لم يحظَ بالقبول للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والحضارية المختلفة، وتفاقمت في السنوات الأخيرة العديد من الأزمات بين الجانبين، تأتي في مقدمتها أزمة اللاجئين؛ إذ تخشى دول الاتحاد من تداعيات تدفق اللاجئين السوريين إليها عبر الحدود التركية الأوروبية، ولذا فقد وقعت تركيا والاتحاد الأوروبي اتفاقاً في آذار 2016 لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر، تقوم تركيا بموجبه باستقبال اللاجئين الواصلين للجزر اليونانية ممن تأكد انطلاقهم من تركيا وتتخذ الإجراءات اللّازمة من أجل إعادة المهاجرين غير السوريين إلى بلدانهم، بينما سيجري إيواء السوريين الذين أعيدوا في مخيمات بتركيا، وفي المقابل تدفع دول الاتحاد 6 مليار دولار لتركيا، وتحاول تركيا على الدوام الضغط على الاتحاد الأوروبي والتهديد بالسماح للاجئين المرور الى أوروبا، يضاف الى ذلك أزمة التنقيب التركي عن النفط في المنطقة الاقتصادية الخاصة بقبرص شرق البحر المتوسط والذي قام المجلس الأوروبي على إثره بفرض عقوبات على تركيا في تموز 2019[1].

[1]-منى سليمان، أردوغان يعيد التوتر للعلاقات التركية الأوروبية بورقة اللاجئين وماكرون يصعد ضد أنقرة .. المؤشرات والأبعاد، موقع جريدة زمان التركية، 27 أيلول 2019، في:
https://www.zamanarabic.com/2019/09/27/ (15/03/2020).

الخاتمة

يتبين من ذلك حجم التحديات السياسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهو ما يوجب على صنّاع القرار المراجعة الشاملة لآليات العمل وتنمية الممارسة الديمقراطية وخلق أجواء تفاعل شعبية، فالمكانة السياسية العالمية مرتبطة بلا شك بمدى تماسك الاتحاد داخلياً وبمدى المقبولية الشعبية التي يحظى بها، لا سيما إذا علمنا بأن الطرق الديمقراطية التي انضمت الدول على أساسها للاتحاد الأوروبي قد تكون هي ذاتها الطريق لمغادرته من خلال الاستفتاءات الشعبية.

إن حجم الفعالية السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي لا يتناسب مع قدرات هذا الكيان وإمكانياته، ومحدودية التأثير السياسي الخارجي لا تغطيها قدرات الاتحاد الاقتصادية ونفوذه التجاري، وحضوره السياسي المحدود ظل عائقاً أمام احتلال مكانة عالمية مؤثرة.

المصادر

- **القران الكريم.**
- **الكتب العربية والمترجمة**

1.إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط** (إسطنبول: دار الدعوة، 1989).

2.ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس (القاهرة: دار المعارف، د ت).

3.أحمد مختار عمر وآخرون، **معجم اللغة العربية المعاصرة** (القاهرة: عالم الكتب، 2008).

4.إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات** (القاهرة: المكتبية الاكاديمية، 1991).

5.إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2006).

6.أنطونين كوهين، **النظام السياسي للاتحاد الأوروبي**، جان ماجد جبور (مترجم) (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015).

7.حسن نافعة، **الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

8.محمد أزهر السماك، **الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**(عمّان: دار اليازوردي، 2013).

9.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1998).

10.محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي: دراسة في التأثير السياسي الدولي** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).

11.محمد علي الصابوني، **صفوة التفاسير**، المجلد الثاني، ط9 (القاهرة: دار الصابوني، 1979).

12.محمود بن عمر الزمخشري، **أساس البلاغة** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د ت).

13.محمود عودة، **أسس علم الاجتماع السياسي** (بيروت: دار النهضة العربية، 1995).

14.منير بعلبكي، **المورد** (بيروت: دار العلم للملايين، 1982).

15.ناظم عبد الواحد الجاسور، **المانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرون صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

16.هيبة غربي، "ارتباط أفكار الأحزاب اليمينية بالهجرة غير الشرعية"، في : محمد عربي لادمي (محرر)، **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص108.

- **المجلات العلمية**

1."صعود اليمين المتطرف في أوروبا: أبرز العوامل والشخصيات والأفكار"، **مجلة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق**، العدد 35 (بيروت: 2019).

2.الاء طالب خلف، "مستقبل الوحدة الأوروبية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 52 (بغداد: 2018).

3.احمد محمود عبد المجيد، "مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي بعد عام 2000"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 58 (بغداد: 2019).

4.احمد مشعان نجم، "مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 53 (بغداد: 2017).

5.أماني سليمان، "مستقبل أوروبا في مواجهة تحديات التفكك" ، **مجلة السياسة الدولية،** (ملحق تحولات إستراتيجية)، العدد 198 (القاهرة: 2014).

6.أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة انموذجاً"، **مجلة دراسات دولية،** العدد 39 (بغداد: 2009).

7.ايمان تمرابط، "رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية"، **جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،** العدد 8 (لبنان: 2017).

8.حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،** العدد 1 (دمشق: 2009).

9.سامح راشد، "مستقبل غامض: هل الاتحاد الأوروبي موحد حقاً؟"، مجلة السياسة الدولية، (ملحق تحولات إستراتيجية)، العدد 220 (القاهرة: 2020).

10.سامي السلامي، "الاحياء الامبراطوري: مشروع بوتين لاستعادة قوة قلب الأرض"، **مجلة السياسة الدولية،** (ملحق تحولات إستراتيجية)، العدد 198 (القاهرة: 2014).

11.ستار جبار الجابري، " وقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه الاستراتيجية الأمريكية في العراق"، **مجلة دراسات دولية،** العدد 36 (بغداد: 2008).

12.سيف نصرت توفيق الهرمزي، "دور مقوّمات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي"، **مجلة آداب الفراهيدي،** العدد 22 (تكريت: 2015).

13.عمار حميد حسين، "مكانة القوة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي: دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الاستراتيجي"، **المجلة السياسية والدولية،** العدد 36/35 (بغداد: 2017).

14.مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي انموذجاً"، **مجلة الفكر،** العدد 11 (بسكرة: 2014).

15.محمد علي حمود وسعد السعيدي، "تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو على بلدان الربيع العربي"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17 (الكوفة: 2017).

16.محمود بيومي، "شروط القيادة: قيود التكامل القاري وحدود دور أوروبا الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 198(القاهرة: 2014).

17.مرام ضياء، "اليمين الأوروبي–الأمريكي .. جسر أم معضلة؟"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 215 (القاهرة: 2019).

18.مروان سالم العلي، "مكانة التغيير في الاستراتيجية الدولية: الاستراتيجية الأمريكية انموذجاً"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 2 (ديالى: 2017).

19.مروة نظير، "تهديدات متباينة: مكامن الخطر على مستقبل أوروبا"، **مجلة السياسة الدولية**، (ملحق تحولات إستراتيجية)، العدد 220 (القاهرة: 2020).

- **الأنترنت**

1.إبراهيم سيف منشاوي، سيناريوهات 2024: ماذا لو فرضت الصين قواعدها وتفكك الاتحاد الأوروبي؟، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، 5 شباط 2019، في:

https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/4525/ (26/02/2020)

2.ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الاسباب والتداعيات : دراسة تحليلية، المركز الديموقراطي العربي، 12 أيار 2017، في:

https://democraticac.de/?p=46400 (17/04/2020)

1.قحطان حسين طاهر، "الاتحاد الأوروبي.. عظمة القدرات ومحدودية التأثير"، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 13 أيلول 2019، في:

http://mcsr.net/news517 (09/02/2020)

2.منى سليمان، أردوغان يعيد التوتر للعلاقات التركية الأوروبية بورقة اللاجئين وماكرون يصعد ضد أنقرة .. المؤشرات والأبعاد، موقع جريدة زمان التركية، 27 أيلول 2019، في:

https://www.zamanarabic.com/2019/09/27/ (15/03/2020).

3.يمنى عاطف محمد، صعود أحزاب اليمين المتطرف فى أوروبا : دراسة حالة فرنسا في الفترة 1984 – 2017، المركز الديمقراطي العربي، 19 آب 2019، في:

https://democraticac.de/?p=62037 (15/03/2020).